

دراسة تقييمية لأداء المقاولات تحت مظلة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANDE) بين تحديات الفشل ومفاتيح النجاح

باعلي واسعيد باحمد * ميسوم إلياس **

الإرسال: 2025/04/24

القبول: 2025/05/18

النشر: .../.../...

ملخص :

تعد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANDE) _____ سابقاً ANSEJ _____ بلا شك أكثر مؤسسة حاولت امتصاص البطالة في الجزائر من خلال مساعدة الشباب في إطلاق مشاريعهم الخاصة. وعلى هذا الأساس، تهدف هذه الدراسة (المداخلة) إلى فهم تجربة المقاولات التابعة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية عبر عملية رصد وتحليل آراء ومواقف عينة من الشباب (المستفيدين وغير المستفيدين) فيها من حيث نجاحها من عدمه في الحد من البطالة وكذا تقييم الوكالة ككل.

الكلمات المفتاحية : الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الشباب، سياسية التشغيل، البطالة، الجزائر.

تصنيف JEL.....

Evaluating ANDE-Supported Enterprises: Keys to Success and Challenges

Abstract:

the National Agency for Support and Development of Entrepreneurship (ANDE) is the most institution that has attempted to absorb unemployment in Algeria by helping young people launch their own projects. On this basis, this study (intervention) aims to examine the National Agency for Support and Development of Entrepreneurship through a process of monitoring and analyzing the opinions and positions of a sample of youth (beneficiaries and non-beneficiaries) regarding its success or not in reducing unemployment, as well as evaluating the agency as a whole.

* أستاذ باحث، جامعة وهران 02 محمد بن احمد، وهران، الجزائر، baaliousaid.bahmed@univ-oran2.dz (المؤلف المرسل)

** أستاذ باحث، جامعة وهران 02 محمد بن احمد، وهران، الجزائر، misoum.ilyes@univ-oran2.dz

Keywords: National Agency for the Support of Youth Employment, Youth, Employment Policy, Unemployment, Algeria.

JEL Classification

1. مقدمة

تعتبر البطالة وما ينتج عنها من نتائج من أكبر التحديات التي تعسى الدول إلى الحد منه إلى أقصى حد ممكن، وعلى هذا الأساس نجدها تسعى دائماً إلى تطوير الأفكار وخلق الفرص أمام الشباب من أجل انخراطه في الحياة العملية ومن ثم إدماجه في المجتمع. والحقيقة، أن الجزائر لطالما على غرار الكثير من الدول من مشكل البطالة بيد هذا المشكلة زاد في الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ بحيث أن العديد من المؤشرات تشير إلى ذلك فعلى سبيل المثال نجد تزايد ظاهرة الهجرة السرية (الحرق) وإن كان لا يمكن تفسير هذه الظاهرة بانعدام فرص الشغل وحده حيث أن الاستقرار المهني هو الآخر يعتبر عاملاً حاسماً في فهم هذه الظاهرة، كما نجد أيضاً بطالة أصحاب الشهادات العليا.

تشير الأرقام الرسمية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات (Office National des Statistiques) (الديوان الوطني للإحصائيات، 2019)، عن نسبة البطالة في الجزائر سنة 2019 إلى أن نسبة البطالة في الجزائر بلغت 11.4% في مايو 2019 مقابل 11.7% في سبتمبر 2018 (وكالة الأنباء الجزائرية، 2019)، كما أن هنالك توقعات بارتفاع البطالة في الجزائر إلى 20% بسبب جائحة كورونا بحيث أشار عبد الرحمن بن عوكلي الباحث بالمجلس الجزائري الاقتصادي والاجتماعي بقوله أن: "الجزائر تتجه نحو الإعلان عن نسب غير مسبقة للبطالة تتراوح بين 17 و20 في المائة حتى نهاية يونيو/حزيران أي بارتفاع بين 3 و4 في المائة عن المستويات العادية (العربي الجديد، 2019).

إلا أننا شهدنا انخفاضاً في معدل البطالة في الجزائر إلى 11.70% في الربع الرابع من عام 2023 من 12.35% في الربع الرابع من عام 2022. وبلغ متوسط معدل البطالة في الجزائر 17.81% من عام 1991 إلى عام 2023، وبلغ أعلى مستوى له على الإطلاق عند 31.84% في الربع الرابع من عام 1995 وأدنى مستوى عند 9.82% في الربع الرابع من عام 2013 (معدل البطالة، 2025).

انطلاقاً من هذا الواقع المرشح إلى التفاقم أكثر حاولت الجزائر إيجاد العديد من الآليات والاستراتيجيات للحد من البطالة وخلق وكالات عمومية خاصة بدعم الشباب ومساعدتهم على إطلاق مشاريعهم الخاصة (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، ومنه التحرر من البطالة على غرار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات (ANDE)، الوكالة الوطنية لتسيير

القرض المصغر (ANGEM)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

في هذه الدراسة، نحاول تسليط الضوء على أهم وكالة عمومية تُعنى بالحد من بطالة الشباب، ويتعلق الأمر هنا بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANDE)، وهذا من خلال الإجابة على تساؤل مفاده: كيف ينظر الشباب الجزائري إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANDE)؟ مُتَكيين في هذا على دراسة ميدانية لواقع المستفيدين وغير المستفيدين من دعم الوكالة وآراءهم في أسباب الفشل والنجاح.

ولأجل هذا الغرض قَسَمْنَا هذا البحث إلى محورين: الأول عبارة عن تعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANDE)؛ أمّا، المحور الثاني: فيتضمن دراسة عن واقع بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. بينما تضمنت الخاتمة أهم الخلاصات المتعلقة بالدراسة. أمّا فيما يخص المناهج المستخدمة في هذه الدراسة فقد اقتصرنا على ثلاثة مناهج أساسية، ويتعلق الأمر بكل من: المنهج الوصفي؛ منهج دراسة الحالة؛ المنهج الإحصائي. كما استعملنا كأداة تحليلية كل من اقتراب النخبة؛ والاقتراب القانوني - المؤسسي؛ فضلاً عن هذا وظفنا في الدراسة الميدانية بعض أدوات جمع المعلومات على غرار المقابلة، والاستبيان (المفتوح - المغلق)، والملاحظة بالمشاركة (Participant Observation)، وكذا العينة. والتي كان اختيارها بطريقة غير عشوائية (Non Random Sample).

2. الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANDE) الماهية والتطور

تعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والتي تم تغيير اسمها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANDE) منذ نوفمبر 2020، هيئة عامة محددة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي تم إنشاؤها في عام 1996 وجب المرسوم التنفيذي رقم: 296 / 96 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 هـ الموافق لـ 08 سبتمبر 1996م، والمعدل بالمرسوم التنفيذي رقم: 231/98 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1419 هـ الموافق لـ 13 يوليو 1998م (الطاهر شليحي و زروق بن موفق، 2018، ص3).

يحدد مهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها (مرسوم تنفيذي، 2006). تخضع الوكالة لوصاية وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة منذ مايو 2020 (موقع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية) بعدما كانت تحت سلطة الوزير المكلف بالعمل والتشغيل سابقاً. تجدر الإشارة أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عرفت العديد التعديلات والتطورات على المستوى التنظيمي والتشريعي بحيث تملك ترسانة مهمة من النصوص التشريعية والتنظيمية المسيرة لجهاز دعم إحداث النشاطات المسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على النحو الآتي (موقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي):

- المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 16 صفر عام 1417 الموافق 2 يوليو سنة 1996 والمتعلق بدعم تشغيل الشباب.
- المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 الذي يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 087-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب"، المعدل.
- المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، المعدل.
- المرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 14 صفر عام 1419 الموافق 9 يونيو سنة 1998 والمتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي.
- المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 9 رجب عام 1424 الموافق 6 سبتمبر سنة 2003 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، المعدل.
- المرسوم الرئاسي رقم 03-300 المؤرخ في 14 رجب عام 1424 الموافق 11 سبتمبر سنة 2003 المعدل والمتمم للمرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 16 صفر عام 1417 الموافق 2 يوليو سنة 1996 والمتعلق بدعم تشغيل الشباب، المعدل.
- القرار المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1432 الموافق 24 نوفمبر سنة 2011 والمتضمن التنظيم الداخلي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- القرار المؤرخ في 25 جمادى الثانية عام 1433 الموافق 17 مايو سنة 2012 الذي يحدد تنظيم وسير اللجنة الوطنية للطعن للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكذا كفاءات دراسة ومضمون الطعون المتعلقة بملفات مشاريع الاستثمار للشباب ذوي المشاريع.
- المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 الموافق 16 سبتمبر سنة 2015 والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 رمضان عام 1437 الموافق 26 يونيو سنة 2016 الذي يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 087-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب".
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 رمضان عام 1437 الموافق 26 يونيو سنة 2016 الذي يحدد كفاءات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 087-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب".
- القرار المؤرخ في 17 رمضان عام 1437 الموافق 22 يونيو سنة 2016 الذي يحدد تنظيم وسير لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل للفرع المحلي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكذا كفاءات معالجة ومضمون ملفات مشاريع الاستثمارات للشباب ذوي المشاريع.
- وتعتبر الوكالة موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (19-35) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات. وتهدف الوكالة بشكل عام إلى تشجيع إنشاء وتوسيع نشاط السلع والخدمات من قبل

- المروجين الشباب، وكذا تشجيع جميع أشكال الإجراءات والتدابير لتعزيز روح المبادرة. أما فيما يخص مهامها فهي تتمحور حول النقاط التالية(موقع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية):
- دعم وإرشاد ومرافقة المروجين الشباب في إنشاء الأنشطة.
 - تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.
 - تزويد المروجين الشباب بجميع المعلومات الاقتصادية والفنية والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطتهم.
 - تطوير العلاقات مع مختلف شركاء النظام (البنوك، الضرائب، CNAS و CASNOS، إلخ).
 - تطوير شراكة بين القطاعات لتحديد فرص الاستثمار - مختلف القطاعات.
 - توفير التدريب على تقنيات إدارة المشاريع الصغيرة لصالح المروجين الشباب.
 - شجع جميع أشكال الإجراءات والتدابير الأخرى لتعزيز خلق النشاط وتوسيعه.
 - وتشترط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على الراغبين في الاستفادة منها مجموعة من الشروط على النحو التالي(بن شنهو فريدة وبغداد شعيب، 2014، ص ص 97-98):
 - يجب أن يتراوح سن المستثمر ما بين 19 و 35 سنة مع إمكانية وصول السن إلى 40 سنة بشرط أن يتعهد المستثمر بخلق منصبين شغل دائمين إضافيين.
 - يجب أن لا يكون المستثمر شاغر لمنصب شغل وألا تكون له أجرة، وأن لا يمارس أي نشاط حر؛
 - شهادة التأهيل العملية وشهادة الخدمة الوطنية أو الإعفاء منها، كما يجب أن يكون في صحة جيدة وأن يكون عاقلًا؛
 - ألا يتجاوز مبلغ الاستثمارات 10.000.000 دج، وأن تتضمن المشاريع الإستثمارية نشاطات إنتاج السلع والخدمات؛
 - يجب أن تنشأ المؤسسة المصغرة الممولة على شكل شركة ويأخذ الهيكل القانوني لها إحدى الأشكال التالية: شركة ذات أسهم (SPA)، شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL)، الشركة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة (EURL) وشركة التضامن (SNC)؛
 - ضرورة المساهمة الشخصية للشباب، وتتغير هذه المساهمة حسب مبلغ الاستثمار(موقع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية)؛
 - الحصول على شهادة أو مؤهل مهني و/ أو معرفة مهنية؛
 - أن يكون مسجلاً في خدمات وكالة التوظيف الوطنية كشباب للعمالمة عاطلين عن العمل؛
 - عدم التسجيل على مستوى مركز تدريب أو معهد أو جامعة في وقت تقديم طلب المساعدة، إلا إذا تعلق الأمر بتحسين مستوى نشاطه؛
 - عدم الاستفادة من تدبير الدعم لإنشاء الأنشطة.
 - أمّا فيما يتعلق آليات التمويل فهناك ثلاث صيغ للتمويل وهي(عمامرة ياسمينه و ملاح وئام، 2020، ص 171):

1.2 التمويل الذاتي: يتشكل هذا النوع من التمويل من المساهمة الشخصية للشباب والهدف هنا من اللجوء الى الوكالة هو الاستفادة من الإعانات الجبائية وشبه الجبائية والمزايا الضريبية (إعفاءات ضريبة القيمة المضافة وتخفيض التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال. والحقيقة، أن اعتماد هذا التمويل يعطى صاحب المشروع الحرية الكاملة في اختيار النشاط المرغوب دون التقييد بمجالات الوكالة.

2.2 التمويل الثنائي (مختلط): المساهمة الشخصية + تمويل الوكالة. ويكون التمويل هنا من خلال قرض بدون فائدة تكون ما بين 15 الى 25 بالمئة من قيمة الاستثمار في حيث يتحمل صاحب المشروع باقي المبلغ. هذا النوع من التمويل تتكون المساهمة من ما يلي (بن شنهو فريدة، بغداد شعيب، "2014، ص 99):

- المساهمة المالية للشباب أصحاب المشاريع والتي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار.
- قروض بدون فائدة (PNR) التي تمنحها الوكالة، ففي إطار هذا التمويل تمنح نوعان من الإعانات: الإعانات المالية والإعانات الجبائية وشبه الجبائية.

3.2 التمويل الثلاثي: وهو اكثر انواع التمويل شيوعاً ويعني المساهمة الشخصية + تمويل الوكالة + تمويل البنك حسب الصيغة التالية:

- المساهمة الشخصية: 1% من التكلفة الإجمالية للمشروع (تم تزايد النسبية الشخصية إلى 15% مؤخراً)؛
- الوكالة : من 29 بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع، قرض على شكل هبة،
- البنك: 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع.

تعمل الوكالة على اقتراح مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الثروات، وتشجيع اليد العاملة المتمثلة في مؤسسات مصغرة، وتشترط الوكالة أن لا يكون نشاط هذه المؤسسات تجاري بحت، وبالتالي تضع الوكالة أهم الأنشطة المقترحة ضمن الإطار التالي (الطاهر شليحي ، 2018، ص ص 5-6):

1.3.2 في مجال الفلاحة:

- الفلاحة بصفة عامة؛
- مراكز لجمع حليب البقر وتوزيعه؛
- تربية الأبقار والأبقار الحلوبة وصناعة أغذية الأبقار؛
- تربية الدواجن.

2.3.2 في مجال الصناعة:

- صناعة البسكويت ومواد الحلويات؛
- إنتاج وتعبئة الحليب ومشتقاته؛

- صناعة الأنابيب الحديدية والبلاستيكية؛
- مؤسسات الخزف والدهن وصناعة الغرانيت؛
- تصميم وإنجاز وصيانة العتاد الإلكتروني؛
- صناعة العتاد الكهربائي، وقطع ميكانيكية متنوعة؛
- صناعة مواد التنظيف والصابون؛
- إنتاج الورق وتحويله؛
- استرجاع البلاستيك... الخ

3.3.2 في مجال الخدمات:

- وكالة اتصال وإشهار ومراكز انترنت؛
- روضة أطفال، هاتف عمومي، إنتاج سمعي بصري؛
- قاعة ألعاب، رياضة، حفلات؛
- تنظيف ملابس، مقهى ومطعم، مرشات عمومية... الخ.

4.3.2 في مجال الصناعة الحرفية والتقليدية:

- نجارة عمومية، وتجارة الألمنيوم، والنقش على الخشب؛
- ورشات صناعة المجوهرات، والخياطة والتفصيل؛
- ورشات تصليح هياكل السيارات ودهنها؛
- تصليح العتاد الطبي... الخ

3. معوقات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANDE)

قبل الحديث عن معوقات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، من الضروري أن نميز بين مرحلتين فارقتين في عمل وتطور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANDE) ما قبل بدايات ما سمي بالربيع العربي وما بعدها أي ما قبل 2011 وما بعدها. فقد حدثت قفزة كمية كبرى في تمويل مشاريع الشباب البطال في هذه الفترة لدرجة أن هناك من الشباب من سماها ربيع الشباب في إشارة منه لسهولة تحصيل القروض.

إنّ هذه التسهيلات كانت نتيجة قرار سياسي لا يخضع بالضرورة لأي منطق اقتصادي. فقد خرج الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في خطاب متلفز (عبد العزيز بوتفليقة، 2011) يدعو فيه الشباب إلى التوجه نحو وكالات دعم وتشغيل الشباب المتواجدة عبر جغرافيا البلاد واعدًا بتسهيلات كبرى ومعتزًا في الوقت نفسه بتقصير الدولة في حق الشباب الجزائري.

وقد كان ذلك ابتداءً من اليوم الموالي. فعين المراقب ما كانت لتخطيء إدارات الوكالة. التي أصبحت تستعين بالشرطة لتنظيم الحشود التي كانت تداوم عند أبوابها بل أحياناً نجد الشباب ينام عند هذه الأبواب خصوصاً بعد التسهيلات الكبرى التي تم اقرارها بتخفيض قيمه مساهمة الشاب إلى 1٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع. إضافة لعملية تسريع المعاملات الإدارية التي لم تتجاوز في البدايات 48 ساعة حتى تبدي السلطة مصداقية وعودها. وهذه المدة تجعلنا نتساءل عن أي دراسة جدوى اقتصادية تتم في أقل من 48 ساعة.

وقد قدمت تسهيلات كبيره أخرى كانت حاسمة في تبسيط عملية الاستحقاق على التمويل وقد كان هذا التمويل نتيجة قرار سياسي لتجنب أي اضطرابات اجتماعية. ومن بين التسهيلات إيجاد حلول لأصحاب الحرف أو المعارف غير الحائزين على شهادة تثبت ذلك. بحيث أصبح هناك تنسيق بين الوكالة ومراكز التكوين المهني أين تقوم هذه الأخيرة بامتحان يكاد يكون صورياً يتم من خلاله اعتبار الشاب مؤهلاً للقيام بالمشروع.

كما أن هناك طرق أخرى (شهادات عمل سابقة، مركز تكوين خاصة،.... وسنعود لهذه الأخيرة ودور بعضها في فشل بعض المشاريع خلال المداخلة). أحد الشروط الأخرى التي أصبح من اليسير تجاوزها وهي عقد الإيجار الذي أصبح الشاب غالباً ما يتحصل عليه من بيت العائلة وأكثر من هذا هناك بعض المشاريع لا تتطلب من الشاب غير توفره على رخصة سياقة ليكون مؤهلاً للمشروع.

وهو أحد تفسيرات التزاحم الذي حدث لقطاع النقل عبر كل فروعه إضافة إلى عوامل أخرى اجتماعية ونفسية يختص بها المجتمع الجزائري. كما سبق وأشرنا من الصعب التصديق أن هذه المشاريع قد مولت وفق دراسات علمية اقتصادية وإن حاول المسؤولون عن القطاع في المرحلة السابقة التغطية على ذلك بإعلان نسب نجاح المشاريع تصل إلى 98 بالمئة.

وهنا أصبح المجتمع يواجه إشكالية كما يجمع مسؤولي الوكالة والبنوك، فبدلاً من شباب بطل أصبحنا نواجه شباب بطل ومديون. فماهي اسباب فشل بعض المشاريع وما أسباب ارتفاع نسب الإفلاس. علينا أن نميز بين أسباب عامة تشترك بها كل القطاعات وأخرى خاصة يختص بها مجال الاستثمار.

أما الأسباب العامة، فيمكننا القول أن الدراسات الاقتصادية للمشاريع كانت صورية وغير دقيقة فقد كان يكفي أن يسأل الشاب عما يريده أو يرغب فيه كمشروع ليوجه إليه مباشرة وأحياناً كنا نشهد على عمليات توجيه تكاد تكون من الخيال العلمي من بعض موظفي الوكالة كأن يقال للشباب دعك من هذا المشروع صدقني المشروع الفلاني أفضل. ولا نعلم ماهي الأسباب الموضوعية لهذا السلوك وإن كانت ممارسات الفساد تفسره أحياناً. هذا فضلاً عن السرعة والتسرع الناتجين عن قرار سياسي بحث جعلاً من العملية تتم دون الخضوع لآليات الرقابة الاقتصادية أو التقنية للعتاد.

إلى جانب ظهور شبكات فساد كامله تعمل على إفساد المنظومة بداية من استحقاق شهادات للشباب (قد تكون مزوره). ربط علاقات مع موظفين يوجهون الشباب للموردين بعينهم. كذلك الدخول في عمليات فساد

وافساد للشباب حيث يحصل الشاب فقط على الأموال دون العتاد مقابل نسبة محترمة يقوم المورد باقتطاعها وأحياناً الشاب يقوم مباشرة ببيع العتاد.. أو في مرحلة لاحقة بعد مواجهته لصعوبات.

ويذكر أن بعض مديري فروع الوكالات الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANDE) تم تسجيل العديد من التجاوزات اتجاههم، والمتمثلة في إصدار أوامر بالموافقة على تمويل عمليات شراء عتاد يخص بعض المشاريع دون توفر المقاييس في ملفات المستفيدين من التمويل ودون احترام الاجراءات القانونية التي تخضع لها عمليات معالجة الملفات، زيادة على الشكاوي وبلاغات التي وصلت الى الوزارة حول تورط بعض مديري الوكالات في الرشوة والمحسوبية وتزوير الملفات، الأمر الذي دفع بوزارة التشغيل الى ارسال لجان وزارية للتحقيق في الأمر (رضوان شافو، ص ص 14-15).

تخوف السلطة من أن تكون أحد محطات الربيع العربي جعلها لا تدقق في المشاريع التي تعرف تشبعاً على مستوي السوق الوطنية وهو ما كان له أثر سلبي ليس فقط على الشباب المستثمر بل حتى على المستثمرين المتواجدين في الميدان فأصبح كلاهما تحت طائلة الإفلاس نتيجة التنافس في قطاع غير ذي مردودية. هذا فضلاً عن عدم تناسب بعض المشاريع مع بعض المناطق وطبيعتها كبرجة أكثر من محل غسل ملابس في قرية نائية، أو المشاريع التي تجاوزها الزمن.

4 الخلاصة

لا شك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والفكر المقاولاتي أصبحوا يشكلون محور الاقتصاد الحديث ما يطلب الاهتمام به أكثر وتدعيمه إلا أن هذا الأمر يتطلب آليات حقيقية ومدروسة وفق نظم علمية وليس مجرد هياكل بدون روح أو مناورات سياسية. وعلى هذا يمكننا القول أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANDE) تحمل بذور فئائها على الرغم من أن الفكرة إيجابية للغاية إلا أن عدم قيامها على أسس وقواعد علمية وصحيحة وتطبيقها بطريقة عشوائية قائمة على سياسة شراء السلم الاجتماعي يجعل نجاحها أمر مستحيلاً. ولذلك أصبح من الضروري إعادة النظر في آليات التمويل والتسديد وكذا في المشاريع والمستفيدين بما يتناسب مع المنطق الاقتصادي السليم البعيد كل البعد عن الشعبوية السياسية.

وعلى ضوء هذه الخلاصة نقدم التوصيات التالية لتساهم في التعزيز من فرص النجاح والتقليل من معدلات الفشل:

- توفير تمويل مرن مُصمم خصيصاً لمراحل نمو الشركات.
- تبسيط إجراءات الحصول على الدعم المالي وتقليل البيروقراطية.
- تقديم دعم إداري وفني مستمر .
- تعزيز التوجيه الفردي لرواد الأعمال بدلاً من الحلول الجاهزة.
- تطوير منصات رقمية لتقديم الاستشارات ومتابعة أداء ريادة الأعمال.
- تعيين مرشدين خبراء لكل مشروع لمساعدته على تجاوز التحديات.
- تدريب رواد الأعمال على المهارات الإدارية والمالية والتسويقية قبل وبعد تأسيس المشروع.

- تعزيز ثقافة الابتكار والتسويق الرقمي لزيادة القدرة التنافسية.
- تنظيم ورش عمل مع رواد الأعمال الناجحين لتبادل الخبرات.
- تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بتأسيس وإدارة الشركات.
- تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص لفتح أسواق جديدة للشركات الناشئة.
- مراجعة شروط الاستفادة من الدعم لضمان شمولية أكبر للمشاريع الواعدة.
- إنشاء نظام تقييم ديناميكي لمتابعة أداء المشاريع المدعومة.
- تحليل أسباب الفشل بشكل دوري وتصحيح المسار بناءً على النتائج.
- تشجيع ثقافة ريادة الأعمال من خلال التوعية بأهمية الفشل كخطوة نحو النجاح.
- دعم المشاريع المبتكرة في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد الأخضر والاقتصاد الرقمي.
- تقديم حوافز للمشاريع التي تتبنى حلولاً مستدامة ومبتكرة.

قائمة المراجع

- الطاهر شليحي ، زروق بن موفق، (2018) "دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تمويل المشاريع ومكافحة البطالة حالة ولاية الجلفة"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، 3(2).
- بن شنهو فريدة، بغداد شعيب، (2014) "استراتيجية دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ansej) كحل لمحاربة البطالة - دراسة ميدانية لحالة وكالة ولاية تلمسان (2013/1999)"، *Revue d'études sur les institutions et le développement*, 1(1).
- رضوان شافو، " دور مؤسسات الدولة الجزائرية في تنمية السوسيو- اقتصادية للشباب الجزائري " تجربة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ أمودجا"، ملتقى المؤسسة والتحول الاجتماعي : التحديات الاقتصادية ورهانات المجتمع المحلي، جامعة قفصة - تونس، ص ص 14-15.
- عمامرة ياسمين، ملاح وئام، (2020)، تقييم تمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تبسة، مجلة اقتصاد المال والأعمال، 3(4).
- موقع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، (2019) في: <https://bit.ly/3rmWyAEj>
- التشريع والتنظيم المتعلقين بالتشغيل"، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ، (2019) في: <http://bit.ly/3rqyKW9>
- مرسوم تنفيذي رقم: 06-77 المؤرخ في 19 محرم عام 1927 الموافق 18 فبراير سنة 2006، يحدد مهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها.
- الديوان الوطني للإحصائيات، (2019) في: <https://bit.ly/3pRszR7>

- توقعات بارتفاع البطالة في الجزائر إلى 20% بسبب كورونا 2019"، (2020) العربي الجديد، في:

<http://bit.ly/3jsHILK>

- انخفاض طفيف لنسبة البطالة بالجزائر إلى 11,4 % في مايو 2019"، وكالة الأنباء الجزائرية، 29 كانون 1/ديسمبر

2019، في: <https://bit.ly/3jmvLlc>

- خطاب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة"، YOUTUBE، 2011/04/15 في:

<https://www.youtube.com/watch?v=Si6k2cwgsYo>